

CD/PV.946
12 February 2004

مؤتمر نزع السلاح

ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والأربعين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،

يوم الخميس ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٣٠

الرئيسة: السيدة أمينة محمد (كينيا)

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٤٦ لمؤتمر نزع السلاح.

في قائمة المتكلمين في الجلسة العامة لهذا اليوم أربعة متكلمين هم السيد جاكوبوفسكي سفير بولندا، والسيد هو سفير الصين، والسيد جانغ عضو وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، والسيدة ساندرز سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية.

وأود الآن أن أعطي الكلمة لأول متكلم في قائمتي، السيد كرزيستوف جاكوبوفسكي سفير بولندا.

السيد جاكوبوفسكي (بولندا) (الكلمة بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، بما أنني آخذ الكلمة لأول مرة في جلسة عامة من جلسات مؤتمر نزع السلاح تحت رئاستك، اسمحي لي أن أهنئك على تولي هذا المنصب السامي. واسمحي لي أيضا أن أشكرك - ومن سبقك في هذا المنصب - على جهودكم بلا كلل في سبيل تحقيق تقدم في العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح.

وعلينا، كئي نبي تفكيرنا بشأن مؤتمر نزع السلاح على نسق أفضل اليوم، أن نرجع إلى أساس مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما أهميته لمناخ الأمن الدولي، وإمكانية إجراء مفاوضات في الوضع الراهن، ووضع إطار عام لما نقوم به من أعمال في هذه القاعة، أي صياغة جدول الأعمال وبرنامج العمل. فقد يساعدا ذلك، بدوره، على تقديم أجوبة أصوب وأشمل لأسئلة تطرحها عواصمنا كثيرا.

إن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة المكرسة للتفاوض بشأن صكوك نزع السلاح، ما زال هيئة هامة. وعالم اليوم يضعنا أمام تحديات عظام في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. فقضايا مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل، والامتنال للمعاهدات الدولية في مجال نزع السلاح، ومراقبة التسلح ونزع السلاح على الصعيد الإقليمي، تبدو أهم الآن مما كانت إبان "الحرب الباردة" عندما كان مؤتمر نزع السلاح في أوجه، كما نقول اليوم، بالطبع، من حيث عدد المعاهدات التي تم التفاوض عليها. فما هو المحفل الدولي الآخر ذو الطابع المتعدد الأطراف الذي يستطيع تناول تلك القضايا؟ وأين هو المكان الآخر الذي تستطيع البلدان من شتى المناطق، وتستطيع الدول الأطراف في مختلف معاهدات نزع السلاح، التفاوض فيه على ترتيبات عملية في هذا الميدان؟ وما هي الهيئة الأخرى القادرة على تأمين المصالح الوطنية الحساسة في مجال مراقبة التسلح من خلال تطبيق قاعدة توافق الآراء؟ إن مؤتمر نزع السلاح، حسب رأينا، أفضل من يستطيع الاضطلاع بكل تلك المهام. ومثلما يقول كثيرون في هذه القاعة، لو لم يكن هناك مؤتمر نزع السلاح لكان علينا أن نوجده. ولكننا نعلم براحة عدم الاضطرار إلى ذلك. أما ما علينا القيام به فهو التفكير في الطريقة التي يمكن بها أن نستأنف العمل الموضوعي في هذه الهيئة، ومناقشة تلك الطريقة. وبالتالي، يجزني ذلك إلى قضية أخرى هي إمكانية بدء مفاوضات داخل مؤتمر نزع السلاح.

أريد أن أبدأ بملاحظة واحدة. إنني على اقتناع بأنه رغم أننا لم نعلم برنامج عمل ولم نشرع في أية مفاوضات منذ عام ١٩٩٨، فقد قمنا، وما زلنا نقوم، بعمل موضوعي في المؤتمر. فكل جلسة عامة وكل جلسة غير رسمية وكل الحلقات الدراسية والأحداث الجانبية يستفاد منها على نطاق واسع في شرح المواقف الوطنية، وفي تضيق الاختلافات بينها. ربما أكون مملا لأني أكرر نفس ما أقوله منذ سنوات، ولكن هذه قناعتنا الراسخة. نعم إننا نؤمن

بذلك. ولدي إيمان قوي بأن كل يوم يمر على مؤتمر نزع السلاح يقربنا أكثر من بدء المفاوضات. ما نحاول أن نفعله هنا هو الشروع في مفاوضات انطلاقا من تفاهم توافقي بشأن ما ستفضي بنا إليه تلك المفاوضات. وما نتوقه من بدء ذلك العمل هو أن تتمخض المفاوضات عن نتائج ملموسة وعن معاهدات نزع سلاح جديدة. ولهذا، لدي يقين من أننا نقوم الآن بعمل جوهري للغاية، بمحاولة تهيئة الظروف لإجراء مفاوضات ناجحة.

والآن، أطرح عليكم سؤالا مألوفا: هل نستطيع بدء مفاوضات في هذه القاعة؟ إجابتي هي: "نعم، نستطيع ذلك". اسمحوا لي فقط أن أذكركم بأن المؤتمر قبل في عام ١٩٩٨ تقرير اللجنة المخصصة التي بدأت مفاوضات بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دوليا وفعليا لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى. (كنت حاضرا في تلك القاعة ومن المرجح أن كثيرين لم يكونوا هناك. وشاركت في اتخاذ ذلك القرار). وقد وافق المؤتمر أيضا، بقبوله ذلك التقرير، على خاتمته التي تضمنت توصية بـ "إعادة إنشاء اللجنة المخصصة في بداية دورة عام ١٩٩٩". وأرى أن إعادة إنشاء تلك اللجنة الآن أمر ينبغي أن يُنظر إليه على أنه عنصر أساسي لإعادة بناء مصداقية المؤتمر، وينبغي أن يصبح دليلا على أننا سننفذ باستمرار القرارات التي اتخذناها على أساس توافق الآراء.

ولقد اقتربنا أكثر في العام المنصرم من بدء العمل الموضوعي. فالمقترح الخاص ببرنامج العمل الذي قدمه السفراء الخمسة - الرؤساء السابقون لمؤتمر نزع السلاح - هيا لنا أساسا يتيح لنا التقريب بين مواقفنا. وأعطى دفعة قوية لتفكير جديد في عواصم رئيسية، ولاعتبارات جديدة يؤمل أن تأخذنا إلى نقطة البدء. وهيات لنا المشاورات التي أجراها رؤساء المؤتمر أساسا جديدا للتوصل إلى توافق في الآراء في مجالات كثيرة، ابتداء من القضايا الموضوعية وانتهاء بإشراك المجتمع المدني على نطاق أوسع.

وكان من أهم ما أثمرت عنه الجهود التي بذلت في العام الماضي الإدراك المتزايد لضرورة فك "الروابط" التي كانت عائقا رئيسيا أمام الشروع في المفاوضات. ونعلم جميعا أن النهج القائم على "الروابط" هو بالتحديد ما أعاق عملنا في هذه القاعة، وليس قاعدة توافق الآراء. وآمل أن تسود هذه القاعة روح توافق الآراء - المفهومة على أنها مسؤولية مشتركة عن تحقيق تقدم في عملنا - أثناء مداواتنا القادمة.

وحتى تكون لدينا فكرة واضحة عن المناخ اللازم لتوافره لبدء المفاوضات في هذه القاعة، علينا أن نبحث موضوعي جدول الأعمال وبرنامج العمل. أود أن أتطرق بسرعة لهاتين المسألتين اللتين تبدوان على قدر كبير من الأهمية للتوصل إلى فهم أفضل لإطار عملنا هنا.

إن المادتين ٢٧ و ٢٨ من النظام الداخلي مادتان مألوفتان جدا لنا جميعا. فهما تتعلقان باعتماد جدول الأعمال وبوضع برنامج عمل. والنظام الداخلي واضح في هذا الشأن. غير أن التفسير والممارسة اللذين نشهدهما يجعلاني أستنتج أننا قد تركنا أنفسنا في متاهة لا مخرج منها. ولكن، هل من الممكن إيجاد منفذ منها؟ إن رأيي كالتالي:

ينبغي أن يعتمد المؤتمر جدول الأعمال وأن يأخذ، عند قيامه بذلك، توصيات الجمعية العامة في اعتباره إضافة إلى "الأحكام ذات الصلة من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع

السلاح" - كما جاء في مقدمة النظام الداخلي. لكن، هل بوسعنا أن نذهب أبعد من ذلك في محاولة للتوفيق بين تلك التوصيات وحاجات الحاضر؟ والتوفيق لا يعني بالضرورة التغيير. بل يعني تفكيراً خلاقاً في جدول الأعمال بوصفه إطاراً يمكننا ضمنه التصدي للتحديات الحالية بفعالية.

إن البيانات الرئاسية التي أُلقيت أثناء اعتماد جدول الأعمال قد سلطت الضوء على فحوى المادة ٣٠ من النظام الداخلي التي تنص على "حق أي دولة عضو في المؤتمر أن تثير أي موضوع ذي صلة بعمل المؤتمر". وبالتالي نستطيع مثلاً، انطلاقاً من جدول الأعمال "التقليدي" الموجود، التطرق لقضايا "من خارج الصندوق". كيف ذلك؟ حسن، ألا يمكننا استعمال البند ٢ في جدول الأعمال لتناول موضوع أسلحة الدمار الشامل والإرهاب؟ أو البند ٦ لمناقشة قضايا الامتثال؟ ألا نستطيع استعمال البند ٧ في جدول الأعمال لمناقشة تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، وهكذا دواليك؟ إجابتي على كل تلك الأسئلة وعلى عدد من الأسئلة الأخرى هي "نعم". ونحن نرى أننا نستطيع، بفضل هذا النهج، إعادة مصداقية المؤتمر إلى سابق عهدها بوصفه المحفل الذي بإمكانه تتبع الاتجاهات الجديدة في مجال الأمن الدولي. وبهذا، يستطيع مؤتمر نزع السلاح أن يثبت فعاليته وأن يظل محور الجهود المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح ومراقبة التسليح وعدم الانتشار.

والآن، اسمحوا لي أن أتطرق إلى برنامج العمل. تكمن القيمة البيئية لبرنامج العمل الشامل في تناول قضايا تحظى بأولوية الدول الممثلة في هذه القاعة. ومع ذلك، كما وضّحت البيانات القليلة التي أدلى بها مؤخراً (ابتداءً من بيان السفارة إينوغوتشي في المشاورات الرئاسية المفتوحة العضوية التي عقدت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر وانتهاءً ببيان كل من السفيرين ميراندا وتريزا في الأسبوع الماضي)، ليس هناك توافق في آراء الوفود على أن تتناول في وقت واحد جميع البنود التي يتضمنها مشروع برنامج العمل المقترح، وليست هناك قدرة على ذلك. ما الذي ينبغي لنا أن نفعله في هذه الحالة؟ دعونا نرجع ثانية إلى النظام الداخلي.

أولاً، تنص المادة ١٨ بوضوح على أن "يصرّف المؤتمر أعماله ويتخذ قراراته بتوافق الآراء" وهو الأمر الذي يجعل، في رأيي، الوضع برمته واضحاً تماماً: فإذا لم يكن هناك توافق آراء بشأن أي بند من البنود، لن يتسنى اتخاذ أي قرار في هذا الشأن، وبالتالي لا يمكن عقد مفاوضات فوراً. وأعتقد أن علينا، إلا إذا لم يتوافر أساس لتوافق الآراء بشأن مسألة واحدة، أن نركز جهدنا كله على البحث عن أساس مشترك لبدء العمل الموضوعي. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن نباشر دون تأخير أعمالنا بشأن المواضيع التي توافقت الآراء بشأنها فعلاً.

ثانياً، تتيح المادة ٢٣ فرصة إنشاء هيئات فرعية "بما في ذلك متى لاح وجود أساس للتفاوض على مشروع معاهدة أو غير ذلك من مشاريع النصوص". ويعني ذلك أنه يمكن إنشاء هيئات فرعية للتفاوض على معاهدات جديدة. بيد أن عبارة "بما في ذلك" توحى بأن الهيئات الفرعية قد تُنشأ للتباحث في قضايا غير متعلقة بالتفاوض على معاهدات تكون مقبولة لدى جميع الحاضرين في هذه القاعة. وهذه ممارسة مقبولة منذ زمن بعيد.

وقصارى القول إن بإمكاننا أن نعتبر برنامج العمل "جدولاً زمنياً لأنشطة" مؤتمر نزع السلاح (كما هو مقترح في النظام الداخلي) أكثر من كونه نصاً تم التوصل إليه بعد مفاوضات شاقة. فمن شأن ذلك أن يمنحنا

المرونة الضرورية التي قد تتيح لنا، مع قواعد العمل الأساسية المتبعة في مؤتمر نزع السلاح (وخصوصا قاعدة توافق الآراء)، فرصة أن توجد لدينا "خريطة طريق" ستكون، في الواقع، برنامج عمل يحتوي على العناصر التي كانت موضع توافق آراء لمباشرة العمل بشأنها فوراً، بينما تكون عناصر أخرى في انتظار توافق الآراء بشأنها وبالتالي تخضع لمزيد من المناقشة.

وعلى العموم، فيما يتعلق بجدول الأعمال وبرنامج العمل، لدي يقين من أن التفكير الخلاق، الخالي من الأفكار النمطية، يمكن أن يجعلنا نتقدم في عملنا في هذه القاعة. وينبغي أن ينطبق هذا النهج أيضاً على المؤتمر ككل. فمن الممكن تكييف مؤتمر نزع السلاح حسب تحديات الحاضر إلى الحد الذي يمكننا معه نحن - الوفود في هذه القاعة وصناع القرار في عواصمنا - تكييف طريقتنا في التفكير. وهو أمر يتطلب إبداعاً وإقداماً.

واسمحوا لي أن أتطرق في النهاية إلى بعض القضايا التي يجري حالياً التباحث فيها على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي في مؤتمر نزع السلاح. إن وفدي، سيدي الرئيسة، يؤيد اقتراحك الداعي إلى عقد جلسات عامة غير رسمية لمؤتمر نزع السلاح. فهذه طريقة مشروعة لتصريف أعمال المؤتمر وفق ما تنص عليه المادتان ١٩ و ٢٢ من النظام الداخلي. واسمحوا لي أيضاً أن أذكر بأنه في عام ٢٠٠١ جاء في تقرير المنسق الخاص المعني بتحسين سير عمل مؤتمر نزع السلاح وفعاليتها، السيد براساد كارياواسام سفير سري لانكا، أن توافقاً في الآراء قد انبثق عن مشاوراته مفاده أنه "ينبغي الاستفادة من عقد مشاورات غير رسمية ومفتوحة العضوية على نطاق أوسع وعلى نحو أكثر تواتراً".

غير أننا نرى أن تلك الجلسات العامة غير الرسمية ينبغي أن تكون موجهة إلى تحقيق نتائج. وينبغي أن تُترك للمداولات فرصة معقولة لإحراز تقدم. لذلك فإننا نرى ضرورة وجود تنظيم جيد وإعداد فكري دقيق لهذا النوع من العمل. اسمحوا لي أن أشير مرة أخرى إلى تقرير سفير لانكا الذي أوضح وجود اتفاق عام على اللجوء إلى "أصدقاء الرئيس"، وهي مؤسسة معروفة يمكن الاستفادة منها على نطاق واسع. وفي رأبي، نستطيع أن نفكر في تعيين "أصدقاء الرئيس" في سياق الإعداد الفكري والبنوي للجلسات العامة غير الرسمية. ومن الممكن أن يعد "أصدقاء الرئيس" "ورقة غير رسمية"، مثلاً، تحتوي على اقتراحات تتعلق بجوهر النقاش وبميكلمه خلال الجلسات العامة غير الرسمية، وهي مقترحات تعرض بالطبع على المؤتمر أثناء جلسته العامة لكي يعتمدها.

أخيراً وليس آخراً، اسمحوا لي أن أتطرق إلى مسألة القضايا التي هي من خارج الصندوق" أو القضايا "الجديدة". وأحب أن أشكر السفير الفرنسي لإثارة هذا الموضوع. كما نرى الآن - وهو أمر واضح على ما أعتقد - لقد أعطى ذلك دفعة فكرية للتفكير العام بشأن المؤتمر. واسمحوا لي أن أؤكد على أن تلك القضايا من الأهمية بمكان بالنسبة للسلام والأمن الدوليين في الوقت الحاضر. لذلك، نرى أن ثمة مجالاً لمناقشة تلك المواضيع أثناء الجلسات العامة غير الرسمية. كما أن إدراج تلك القضايا من شأنه أن يجعلنا نوسع آفاق تفكيرنا فيما يتعلق بالأمن الدولي ونزع السلاح في سياق متعدد الأطراف. واسمحوا لي أن أشدد على أن مؤتمر نزع السلاح مكان مناسب لمواجهة ذلك التحدي الفكري.

لقد سبق أن شُبهت في بياني وضعنا الراهن بمتاهة. وكثيرون منا في مؤتمر نزع السلاح يرون أننا في الواقع نذرع الأروقة ذاتها جيئةً وذهاباً دون أن ننتهي إلى مخرج. ولكن، اسمحوا لي أن أذكركم بأننا نستطيع استخلاص عبرتين من أسطورة ثيسوس المغوار الذي صارع ثور المينوتور. العبرة الأولى هي أن المينوتور عرضة للخطأ وأنه يمكن العثور على سبيل للخروج من المتاهة، والثانية هي أن ثيسوس عندما قتل ثور المينوتور دهش عندما أدرك أن وجه المينوتور هو في حقيقة الأمر انعكاس وجهه هو.

آمل بإخلاص أن تتمكن، بفضل كل الخبرات الفنية والمواهب التي تضمها هذه القاعة، وبفضل الاعتماد على التفكير المبدع والخلاق، من العثور على سبيل للخروج من المتاهة.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل بولندا على بيانه الهام وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. والآن أود أن أعطي الكلمة للسيد هو سفير الصين.

السيد هو (الصين) (الكلمة بالصينية): السيدة الرئيسة، إن وفدي يعبر لك عن خالص شكره للجهود البناءة التي قمت بها لتسهيل العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح. ويسرنا أن المؤتمر أصبح الآن، بقيادتك، في وضع يمكنه من تحقيق بعض النتائج الإيجابية في هذا المضمار. كما أننا نقر بالعرفان لسلفك، السفيرة كونيكو إينوغوتشي، لإسهاماتها القيمة.

لدينا في هذه السنة جدول أعمال حافل تماماً: فهناك مؤتمر نزع السلاح، واجتماعات مجموعة الخبراء الحكوميين بمقتضى الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، والدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥، واجتماعات الخبراء بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية واللجنة الأولى للجمعية العامة. وهو ما يبين تماماً أن مهام وأهداف جدول أعمال نزع السلاح ومراقبة التسليح "التقليدية" لم تكتمل بعد وتتطلب منا بذل المزيد من الجهد. وفي الوقت نفسه، يجب أن نتبع نهجاً جدياً فيما يتعلق بالوضع الأمني الجديد والقضايا والتهديدات الجديدة التي تمس الأمن. لذا، أصبح من الضروري التصدي لكل تلك التحديات بأسلوب شامل ومتوازن عندما يتعلق الأمر بتعزيز مراقبة التسليح ونزع السلاح والأمن داخل المؤتمر ومن منظور عالمي.

ويغدو عدم الانتشار قضية أساسية في مجال الأمن الدولي. وقد دعت حكومة الصين دوماً إلى حظر وتدمير جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل حظراً وتدميراً كامليين، وتعارض بعزم انتشار تلك الأسلحة.

ولعدة سنوات، دأبت الصين باستمرار على تشديد تشريعاتها في مجال عدم الانتشار وزيادة فعاليتها وفق مبدأ سيادة القانون. فأصدرت، في سبيل ذلك، مجموعة من القوانين واللوائح في المجالات النووية والبيولوجية والكيميائية والعسكرية وفي مجال صنع القذائف، واعتمدت تدابير صارمة وفعالة لمراقبة الصادرات.

وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أصدرت حكومة الصين كتاباً أبيض بعنوان "سياسات الصين وتدابيرها في مجال عدم الانتشار". ويمثل ذلك الكتاب وثيقة رسمية تبين فيها الحكومة السياسات التي تتبعها الصين والتدابير التي

أخذتها في مجال عدم الانتشار. وهو يتضمن لأول مرة وصفاً منهجياً لسمات نظام مراقبة الصادرات الذي تتبعه الصين لمنع عدم الانتشار، وتدابير معينة لتطبيق القوانين واللوائح التي تحكم ذلك النظام ولتنفيذ تلك النصوص بمخالفاتها. وتعكس الوثيقة بوضوح تصميم حكومة الصين وصدقها في ما يتعلق بعدم الانتشار، فهي لن تساعد الوزارات والمؤسسات في الصين على فهم تلك السياسات والقوانين واللوائح وتنفيذها فحسب، وإنما ستجعل المجتمع الدولي أيضاً قادراً على فهم سياسات الصين وممارستها في مجال منع الانتشار فهماً شاملاً وموضوعياً ودقيقاً.

ويضم نظام مراقبة الصادرات لمنع الانتشار التي تعتمد الصين تدابير مقبولة دولياً، كنظام تسجيل الصادرات ونظام منح الأذن، وإصدار الشهادات للمستعمل النهائي وللأعمال النهائي، وطريقة مراقبة القوائم، والفحص والموافقة بهدف منع الانتشار، ومبدأ "ضبط كل شيء"، وإجراءات عقابية.

وقد بذلت الوزارات المعنية في الحكومة الصينية جهداً عظيماً لضمان تنفيذ القوانين والأحكام المتعلقة بمراقبة الصادرات من أجل منع الانتشار تنفيذاً فعالاً، تضمنت تعزيز الهيئات المكلفة بمراقبة الصادرات لمنع الانتشار، والإعلان عن السياسات واللوائح بجملة من الوسائل نذكر منها تنظيم دورات تدريبية للمؤسسات والتحقيق في المخالفات والتعامل معها. وأنشئت آلية للتقسيم الواضح للمسؤولية والتنسيق بين مختلف الإدارات الحكومية الوظيفية المعنية بمراقبة الصادرات.

وتولي حكومة الصين أهمية كبيرة للتحقيق في مخالفات قانون منع الانتشار وللتعامل معها. فالإدارات المختصة تجري، فور علمها بإمكانية حدوث عمليات تصدير غير قانونية، تحقيقات جادة وتتخذ، حسب درجة خطورة المخالفة، الإجراءات العقابية الإدارية المناسبة أو تحيل القضايا إلى الهيئات القضائية من أجل تحديد المسؤولية الجنائية. وفي السنوات القليلة الماضية، حققت حكومة الصين في عدد من القضايا المتعلقة بعمليات تصدير غير قانونية وعالجتها وفرضت العقوبات المناسبة وفقاً لأحكام القانون على الهيئات والأفراد المتورطين فيها.

إن الجهود المبذولة دولياً من أجل منع الانتشار والسياسات والتدابير المتخذة على الصعيد القطري يوجد تكامل بينها. وقد شاركت الصين باستفاضة، على مدى سنوات، في وضع نظم منع الانتشار المتعددة الأطراف وتحسينها وتطويرها. ووقعنا على جميع الاتفاقات الدولية ذات الصلة المتعلقة بعدم الانتشار، وصرنا عضواً في جميع المنظمات الدولية المعنية تقريباً. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، وجه السيد لي زاو كزينغ، وزير خارجية الصين، رسالة إلى رئيس نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف قال فيها بوضوح إن الصين على استعداد للتفكير بإيجابية في طلب الانضمام إلى عضوية نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. وقبل يومين، عُقدت الجولة الأولى من الحوار بين الصين ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، قدمت الصين طلبها للحصول على العضوية في مجموعة الموردين النوويين. وفي الأيام القادمة، ستواصل الصين مشاركتها النشطة في الجهود الدولية لمنع الانتشار وبذل جهود هائلة في إطار الأمم المتحدة في سبيل الحفاظ على النظام القائم المتمثل في القانون الدولي لعدم الانتشار وفي سبيل توطيده. وستواظب على عقد المزيد من المشاورات والحوارات مع آليات منع الانتشار المتعددة الجنسيات، وستواصل المساهمة بنشاط في المناقشات الدولية بشأن عدم الانتشار بهدف تسهيل تطوير نظم منع الانتشار الدولية وتحسينها والمساهمة في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية على الصعيد الدولي.

وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أصدر الرئيس الصيني هو جنتاو والرئيس الفرنسي جاك شيراك بلاغا مشتركا تتجسد فيه مجموعة من المواقف الأساسية الرامية إلى تعزيز مراقبة التسلح ومنع الانتشار. ومما جاء فيه:

"إن الصين وفرنسا تكرر أن من المهم احترام وتعزيز الصكوك الدولية في مجال مراقبة الأسلحة وانتشارها وتعارضان بحزم وإصرار انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها إلى أهدافها. ولهذا الغاية، اتفق البلدان على أن ينشأ في إطار حوار ثنائي استراتيجي بينهما فريق عامل يُعنى بمراقبة الأسلحة وعدم الانتشار وعلى أن يعززا التعاون وتبادل الآراء بينهما في مجال مراقبة الأسلحة وعدم الانتشار ومراقبة صادرات المواد الحساسة. ويولي كلا البلدين أهمية للتقيد التام بمعاهدة عدم الانتشار، ويكرران التأكيد على أهمية المعاهدة، ويعقدان العزم على بذل جهود لتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويؤكدان أيضا على ضرورة الامتثال تماما لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيماوية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهما متفقان مبدئيا على عقد اجتماع قمة لمجلس الأمن لبحث مسألة عدم الانتشار. وترحب فرنسا بإصدار الصين قوانين ولوائح وطنية تتعلق بمراقبة صادرات المواد الحساسة، وتؤيد انضمام الصين إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف في أقرب وقت ممكن وإلى غيره من النظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات متى كان ذلك مناسبا. وكلتاها تكرران التأكيد على أهمية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي".

في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أطلقت الصين بنجاح سفينة الفضاء شينغزو التي كانت تحمل على متنها طاقما من خمسة أفراد، وهو الحدث الذي يشير ليس فقط إلى التقدم الكبير الذي حققته الصين في مجال الاستعمالات السلمية للفضاء الخارجي بل يشكل أيضا جزءا من سعي المجتمع الدولي بكامله إلى استكشاف الفضاء الخارجي. والفضاء الخارجي ملك للإنسانية جمعاء. ومن مصلحة الإنسانية جمعاء أن يمنع دخول الأسلحة إلى الفضاء الخارجي وأن يُحال دون أن يصبح الفضاء الخارجي "المجال الرابع" لسباق التسلح ولاشتعال الحروب. وما زالت الصين متمسكة بالرأي القائل بأن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يتوصل إلى اتفاق على برنامج عمل وفق اقتراح السفراء الخمسة الوارد في الوثيقة CD/1693/Rev.1 بهدف بدء العمل الموضوعي بشأن البنود الهامة المدرجة في جدول الأعمال كمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والتفاوض على صك قانوني دولي في ذلك المجال والقيام بصياغته.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير هو على بيانه الجامع وأعطي الآن الكلمة للسيد جانغ شون سيك عضو وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جانغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (الكلمة بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، اسمحي لي أن أستهل كلمتي هذه، باسم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بأن أهنئك على تولي أول رئاسة لدورة عام ٢٠٠٤ لمؤتمر نزع السلاح. وأملني أن يضع مؤتمر نزع السلاح، بقيادتك، أساسا سليما لتحقيق نتائج ملموسة في عمله. كما أعتنم هذه الفرصة للثناء على من سبقوك في هذه المنصب لإسهاماتهم القيمة في قيادة عمل مؤتمر نزع السلاح في العام الماضي.

إننا نرحب باعتماد جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح لهذا العام برئاستك. والآن تظل مسألة تحقيق اتفاق مبكر بشأن برنامج العمل أهم أولوياتنا. وفي هذا الصدد، يظل اقتراح السفراء الخمسة، في نظر وفدي، أساساً لعملنا في مؤتمر نزع السلاح، حتى وإن كان يحتاج إلى مزيد من الصقل. لذلك، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تؤيد اقتراح السفراء الخمسة وتعتبره مجموعة عناصر لا ينبغي تفكيكها.

وينبغي أن يحظى نزع السلاح النووي بالأولوية المطلقة أثناء مناقشة أية محاولة في إطار مؤتمر نزع السلاح. ولا يتسنى تحقيق هدف نزع السلاح على وجه العموم إلا إذا صاحب نزع السلاح النووي التخلص التام من الأسلحة النووية.

مضى أكثر من عقد منذ أن وضعت الحرب الباردة أوزارها واستقبل العالم قرناً جديداً. غير أن نمط التفكير الذي كان سائداً في زمن الحرب الباردة ما زال مسيطراً في مجال نزع السلاح، ويتزايد اعتماد الدول النووية على السلاح النووي بدلاً من أن يتراجع. ومما يزيد من تعقيد عملية نزع السلاح عموماً والسلاح النووي خصوصاً ما حدث مؤخراً من انبثاق مذهب الهجوم النووي الاستباقي على دول ذات سيادة والسعي الأحادي الطرف إلى استحداث أسلحة نووية أصغر حجماً.

وقد أضحت مسألة توفير ضمانات أمنية غير مشروطة للدول غير النووية تحميها من استعمال الأسلحة النووية مسألة حيوية لئلا نزع السلاح النووي وفي سياق الهدف من معاهدة عدم الانتشار. ومن قبيل التهرب السعي إلى نزع السلاح النووي فقط لا غير وتجنب مسألة الضمانات الأمنية السلبية. وهذه المسألة ضرورية لوجود الدول غير النووية وللعمل على تحقيق نزع السلاح النووي على صعيد العالم.

ولقد أعلنت الدول الحائزة للأسلحة النووية على مدى أكثر من خمسين سنة خلت وبشكل متفرق، التزاماتها بضمائم الأمن من استعمال الأسلحة النووية. غير أن التهديد النووي من أي دولة حائزة للأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة مُعلن صراحة في الواقع، بل ويشكل جزءاً من سياستها، وذلك باعتبار أن التزاماتها أحادية الطرف ومشروطة وغير ملزمة قانوناً. وهذا دليل على أن الالتزامات الأحادية الجانب التي أخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية على عاتقها لا تستطيع أبداً أن تمنع نشوب حرب نووية.

ومن هذا المنظور، يصر وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على وجوب التخلي عن مذهب الهجوم النووي الاستباقي. كما يصر على ضرورة وضع صك دولي ملزم قانوناً لطمأنة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، طمأنة غير مشروطة، إلى عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، على أن يرمي ذلك الصك إلى التخلص تماماً من جميع الأسلحة النووية.

وترى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أنه لا ينبغي السماح بتبني موقف أناني ومعايير مزدوجة فيما يتعلق بقضية عدم الانتشار. فنحن نعتقد أن عدم انتشار الأسلحة النووية لا يمكن أن تكون إدامته غير عبثية إلا إذا توافرت للدول غير الحائزة للأسلحة النووية نفسها بموجب تعهدات ملزمة قانوناً ضمانات بأن استقلالها وسلامتها أراضيها وسيادتها ستكون في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

ويغدو منع نشر الأسلحة وحدث سباق تسلح في الفضاء الخارجي مهمة ملحة تواجه المجتمع الدولي. فيإلغاء معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية والتطوير المعجل لنظام دفاع قذائفي، يصبح الفضاء الخارجي عرضة لخطر التسليح.

ولا ينبغي السماح بتحويل الفضاء الخارجي إلى مجال للمجاهدة العسكرية، بل ينبغي أن يستعمل لأغراض سلمية بوصفه تراثاً مشتركاً للبشرية. لذلك، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعتبر أن وضع صك دولي ملزم قانوناً أمر حيوي للحيلولة دون حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا السياق، نرى أن الاقتراح الداعي إلى التفاوض على معاهدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الذي بادرت جمهورية الصين الشعبية مع الاتحاد الروسي بطرحه، سيساهم في ضمان سلام العالم.

إننا نشاطر الأمين العام للأمم المتحدة رأيه الذي عبر عنه في رسالته إلى مؤتمر نزع السلاح هذا العام ومفاده أن الإرادة السياسية ضرورية للخروج من الطريق المسدود الحالي وتفعيل مؤتمر نزع السلاح.

وختاماً، يعبر وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن أمله في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من التوصل إلى اتفاق مبكر على برنامج عمل شامل ومتوازن حتى يستطيع المؤتمر أن يباشر أعماله بشأن المسائل الجوهرية مُعطيًا الأولوية لقضايا مثل نزع السلاح النووي و ضمانات الأمن السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة. والمتكلمة التالية على قائمتي هي السيدة جاكى ساندرز سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة ساندرز (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، آخذ الكلمة لأول مرة بصفتي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية لدى مؤتمر نزع السلاح. وإنه لمن دواعي سروري الفائق أن يتاح لي ذلك تحت رئاستك. فقد أبدت حيوية وحذاً متميزين أثناء الأسابيع الأولى لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٤، وترك ذلك أثراً عميقاً في نفسي بوصفي وافدة جديدة على هذا المؤتمر. وحققت الكثير، إذ جعلت هذه الهيئة الهامة تركز انتباهها على قضايا الأمن الهامة التي تواجه المجتمع الدولي.

وإشرفني أن أعتنم هذه الفرصة لأطلعك وأطلع زملائنا هنا في جنيف على الملاحظات التي قدمها الرئيس بوش بالأمس في جامعة الدفاع الوطني في واشنطن. فقد تناول الرئيس موضوعاً يثير قلقاً كبيراً لدى جميع الأمم وهو انتشار أسلحة الدمار الشامل وما يجب القيام به لتعزيز الجهود التي يبذلها العالم في سبيل وقف انتشار الأسلحة الفتاكة.

ولقد طلبت من الأمانة أن توزع نسخة من ملاحظات الرئيس على جميع الوفود والمراقبين الحاضرين في هذه القاعة. كما أطلب اعتبار تلك الملاحظات وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

أشكر، سيدي الرئيسة. وأتطلع إلى العمل بشكل وثيق معك ومع السفير راجاه حسين، رئيسنا المقبل، ومع جميع زملائنا في الأسابيع والشهور القادمة.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفيرة ساندرز على بيانها وعلى تمكين المؤتمر من الاطلاع على ملاحظات الرئيس بوش بشأن انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وبهذا تُختتم قائمة المتكلمين هذا الصباح الموجودة لدي. والآن أود، بعد إذنكم، أن أقترح رفع الجلسة لمدة ١٥ دقيقة لأتمكن، بصفتي رئيستكم، من إتمام عمل أقوم به الآن سأطرح على أساسه اقتراحين لكي تنظروا فيهما. لذا أود، إن سمحتم لي، أن أعلق الجلسة الآن لمدة ١٥ دقيقة.

علقت الجلسة الساعة ١١/١٠ واستؤنفت الساعة ١٢/٠٥.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): تُستأنف جلستنا العامة وأود اقتراح ما يلي: أن نتخذ قرارا فيما يتعلق بتعزيز مشاركة المجتمع المدني في أعمال المؤتمر وهو ما تبين مشاوراتي وجود اتفاق عليه. فإذا كان ذلك مقبولا، سأقرأ الآن عناصر ذلك الاقتراح:

١" - يستمر السماح للمنظمات غير الحكومية بحضور الجلسات العامة الرسمية التي يعقدها المؤتمر ويجلس ممثلها في شرفة الجمهور.

٢" - يحق للمنظمات غير الحكومية، عند طلبها ذلك، الحصول على الوثائق الرسمية للجلسات العامة للمؤتمر.

٣" - يحق للمنظمات غير الحكومية أن تتيح لأعضاء المؤتمر على نفقتها الخاصة مطبوعات خارج قاعة المؤتمر مرتين في كل دورة سنوية.

٤" - يخصص مؤتمر نزع السلاح بعد أن يعتمد برنامج عمل، جلسة واحدة غير رسمية للمنظمات غير الحكومية في كل دورة سنوية لكي تخاطب المؤتمر.

٥" - المنظمات غير الحكومية التي لأنشطتها علاقة بعمل المؤتمر هي وحدها التي تستطيع مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. لذلك، ستوجد عملية انتقاء رسمية لدراسة طلبات المنظمات غير الحكومية لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. وتوجه طلبات المنظمات غير الحكومية إلى رئيس مؤتمر نزع السلاح عن طريق أمانة المؤتمر. وينظر في تلك الطلبات أثناء المشاورات الرئاسية ثم في جلسة عامة رسمية للمؤتمر".

ستقوم الأمانة بتوزيع نص ذلك الاقتراح. هل يمكنني اعتبار هذا الاقتراح بشأن تعزيز مشاركة المجتمع المدني في أعمال المؤتمر مقبولا لدى أعضاء مؤتمر نزع السلاح ويمكن اعتماده؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أعتقد فيما يتصل بعملية الانتقاء بناء على الطلبات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية، أن القرار النهائي بشأن المنظمات غير الحكومية التي ستخاطب مؤتمر نزع السلاح، ستتخذها جلسة عامة رسمية لهذا المؤتمر بنفس الطريقة التي يعبر بها عن موافقته بتوافق الآراء على القرارات التي تُطرح عليه.

ولدي اعتقاد راسخ بأنه قد أتاحت لنا اليوم فرصة لنعالج أيضا قضية أخرى ذات أهمية كبرى للمؤتمر. وأعتقد كذلك أننا نحظى بتأييد واسع لاتخاذ قرار بشأنها. ولكن، بما أنني ما زلت في حاجة إلى بعض الوقت لإتمام مشاوراتي بشأنها، فإنني سأقترح ثانية، بعد إذنتكم، أن نعلق أعمالنا لمدة ١٥ دقيقة.

تعلق هذه الجلسة ما لم يكن هناك اعتراض.

علقت الجلسة الساعة ١٢/١٠ واستؤنفت الساعة ١٢/٣٥.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أود أن نستأنف جلستنا وأحب أن أعقب بما يلي على القضية التي أثارها قبل تعليق الجلسة. وهي مسألة تتصل بعقد جلسات عامة غير رسمية.

على الرغم من الجهود التي بذلتها، لم يكن من الممكن التوصل إلى اتفاق هذا الصباح، لهذا فإن ما أنوي فعله في هذا الشأن هو طلب عقد جلسة أخرى غدا. وأعتقد أنه في الفترة ما بين الآن والغد، سيتاح للوفود التي تجد صعوبات في قبول الفكرة وقت للتشاور. وسيتاح لي وقت لطلب تعليمات لكي تكون الأمور واضحة لنا حين نلتقي غدا. وكما سبق أن قلت، أعتقد أننا في الواقع قاب قوسين أو أدنى من تحقيق اتفاق، وأمل أن نستطيع تجسير الفجوة الصغيرة جدا التي تفصل بيننا. وأظن أن ذلك سيمنحني فرصة أيضا، بصفتي رئيسة، لمناقشة هذا الأمر مع أي وفود تجد صعوبات في قبول الفكرة، ولتوضيح أية أمور ترغب تلك الوفود في أن توضح لها، ولمعرفة ما إذا كنت قادرة بالفعل على منحها قدرا من الاطمئنان يمكنها من قبول هذه الفكرة الجديدة. لذا، فإننا سنعقد جلسة عامة غدا في الساعة الثالثة ظهرا. أعتقد أن ذلك سيمنحنا مهلة كافية. وإذا لم يتحقق أي اتفاق بحلول ذلك الموعد فإن عزائي سيكون أنني لم أدخر جهدا في القيام بما يجب لإنجاح هذا الاتفاق.

والآن، فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذناه بشأن المجتمع المدني، وددت فقط أن أوضح المفهوم فيما يتصل بوثائق الجلسات العامة التي سيجري توفيرها للمجتمع المدني إذا ما طلب ذلك. لقد اعتقدت دائما أن وثائق الجلسات العامة التي يشار إليها في ذلك القرار تتعلق بوثائق الجلسات العامة التي تحمل علامة CD لا بأية نصوص أخرى أو أية نصوص متداولة أو نصوص تفاوضية أو نصوص غير رسمية قد نجدها معروضة على المؤتمر.

وبما أننا لدينا فسحة من الوقت، ولست متأكدة كم من الوقت سنحتاج غدا لاتخاذ هذا القرار فيما آمل، فإنني أرغب في إبداء ملاحظاتي الختامية الآن.

أود أن أبدأ بالتعبير عن عميق تقديري لجميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح لما أسعدني الحظ ولمسته منهم من تأييد وتفهم وتشجيع ومرونة. لقد كان وساما نادرا لي أن أراس هذه الهيئة الجليلة وكان شرفا لبلدي الذي تحلى منذ سنوات عديدة بشجاعة الإيمان بالقيمة المتأصلة التي ينطوي عليها الانتماء إلى هذه الهيئة الهامة المتعددة الأطراف.

هناك مثل في الصين يعبر، في نظري، بدقة فائقة عما استطعنا تحقيقه منذ بداية السنة، هو "رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة صغيرة". أعتقد أننا أقدما على تلك الخطوة وبدأنا الرحلة. وإني على اقتناع بأن مؤتمر نزع السلاح لن يحقق إلا المزيد من التقدم من الآن فصاعدا.

لقد وصفت برنامج العمل بوضوح في كلمتي الافتتاحية بأنه أكبر عقبة تواجهنا وبأنه مسؤوليتنا جميعا. وآمل أن التوصل إلى اتفاق ممكن على الجلسات العامة غير الرسمية سيسهل أعمالنا لبلوغ ذلك المرام. فالجلسات العامة غير الرسمية، المنصوص عليها كما يجب في البند ٢٢ من نظامنا الداخلي، قد تكون وسيلة فعالة يمكننا الاستفادة منها في بناء الثقة وفهم القضايا المطروحة وتفهم مواقف بعضنا البعض. كما أن ذلك سيساعدنا على أن نستغل بكفاءة وقتنا والتسهيلات الموضوعية تحت تصرفنا. وعندما نبدأ - ولا أقول "إذن" بدأنا - جلساتنا العامة غير الرسمية، سأحثكم جميعا على أن تضعوا نصب أعينكم باستمرار العبارة التالية لوليام لينش: "من أفضل ضمانات آمالنا" - وأنا أقتبس هنا - "التي عبرت عنها أن نكون قادرين على تحديد المجالات التي لا رجاء منها وعلى الإقرار بها ومواجهتها مباشرة، لا باليأس وإنما بتصميم خلاق على منعها من تلوين جميع المجالات الزاخرة بالإمكانات".

أما الآن وقد قلت ذلك، فإني أود أن أختم بالإعراب عن شكري لسلفي، السفارة كونيكو إينوغوتشي، على جهودها بلا كلل التي ساهمت إلى حد كبير في ما استطعنا تحقيقه حتى الآن. وأود أيضا أن أعترف بقيمة العمل الذي أنجزه الرؤساء المتتالون في ما يتعلق بالمسألتين اللتين كنا بصددهما اليوم. وفيما يتعلق بالمجتمع المدني، أود أن أنوه على وجه الخصوص بالعمل الممتاز الذي قام به السيد براساد كارياواسام سفير سري لانكا والسيدة ماري ويلان سفيرة آيرلندا والسيد ياكوف ليفي سفير إسرائيل. كما أود أن أعرب عن تقديري للدور الذي لعبه المنسقون الإقليميون الذين ساهموا في جعل رئاستي تجربة سعيدة ومثمرة. وأشكر كذلك الأمانة والسفير سيرجي أوردزونيكيدزه وإنريكي رومان - موري وجيرزي زاليسكي وفالير مانتيل ومعاونيهم الذين أمضوا ساعات طوال في تقديم الإرشاد والمشورة. كما أود أن أقول شكرا للمترجمين الشفويين الذين عملوا بصبر وأناة خلف الستار، ولكن أصواتهم جميعا أصبحت مألوفة لنا. أريد أن أشكركم جميعا على اهتمامهم وأود، ما لم تكن هناك طلبات لأخذ الكلمة، أن أرفع جلستنا هذه.

لقد طلب مني أن أذكركم بأن الجلسة العامة المقبلة ستعقد غدا الجمعة، ١٣ شباط/فبراير، في الساعة ١٥/٠٠ في قاعة المجلس هذه.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥
